فرص استثمارية كبيرة تنتظر مصر بفضل قطاع الطاقة المتجددة

تواصل مصر سعيها لاستقطاب رؤوس الأموال الخاصة لدعم قطاع الطاقة المتجددة في البلاد، في الوقت الذي يتيح مجال الطاقة الشمسية فرصة لاستقطاب تمويل بقيمة لا تقل عن ستة مليارات دولار حتى العام 2018، وفقاً لما ذكره أحد البنوك الاستثمارية البارزة في المنطقة، مع اقتراب انعقاد القمة العالمية لطاقة المستقبل في العاصمة الإماراتية أبوظبي خلال يناير المقبل.

ويتصبّ تركيز مصر، التي تواجه طلباً متزايداً على الطاقة في ظل ضغوط على إمدادات الوقود لتوليد الطاقة التقليدية، على الطاقة المتجددة كمصدر حيوي وفعال يمكن إضافته إلى مجموع مصادر الطاقة الذي يهيمن عليه الغاز. وفي هذا الإطار، تهدف هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية إلى توليد 20 بالمئة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020.

وستكون مصر في حاجة لإضافة حوالي 8 غيغاوات من الكهرباء، يُتوقع أن يأتي 5.5 غيغاوات منها من طاقة الرياح، و2.5 غيغاوات منها من الطاقة الشمسية، وفقاً للمجموعة المالية «هيرميس»، أحد بنوك الاستثمار البارزة في العالم العربي.

وتتوقع المجموعة المالية هيرميس، نتيجة لذلك، أن تتاح أمام مصر فرصة للحصول على تمويل من خلال الاستثمارات المباشرة أو القروض بقيمة تتراوح بين 6 و7 مليارات دولار تقريباً لبرنامج تعرفة تزويد الشبكة الكهربائية بالكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية لدى المستهلكين، حتى العام 2018.

وتعتبر الطاقة الشمسية، لا سيما في هذه المرحلة التي تُبرز العديد من التحديات، حلاً مبتكراً لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة مصر، وذلك من أجل إعادة البناء والتعمير، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المتنوع قدماً.

وتعتبر مصادر الطاقة المتجددة أفضل مصادر توليد الكهرباء في مصر بالمستقبل، نظراً لانخفاض تكلفة إنتاجها، ومحدودية أثرها البيئي، وسهولة تطبيقها في الظروف الصعبة. ويمكن للطاقة المتجددة أن تغير ركائز التنمية الأساسية في حقول الطاقة والصحة والبنية التحتية والتعليم والحقل الإنساني، سواء قامت بتطويرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية.

وأبدى بكر عبد الوهاب، العضو المنتدب ومدير قسم البنية التحتية في قطاع الاستثمار المباشر في المجموعة المالية هيرميس، تفاؤله حيال ما يحمله المستقبل في طياته على الأمدين المنظور والمتوسط فيما يتعلق بمشاريع الطاقة المتجددة في مصر. لكن الخبير المالي إشار إلى أن المسألة ترتكز أساساً على التنفيذ الجيد لأول موجة من برنامج تعرفة تزويد الشبكة بالكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية لدى المستهلكين، معتبراً أن «تنفيذ الحكومة للإطار التنظيمي يمثل واحداً من أكبر التحديات، وبمجرد أن توضع خطة التنفيذ المناسبة سيطمئن الدائنون الأجانب إلى الوضع في قطاع الطاقة المتجددة في مصر».

وأضاف عبدالوهاب: «هناك كثير من التركيز على المستثمرين والمطورين، ولكن علينا أن نتذكر أن 60 إلى 75 بالمئة من التمويل سيكون عن طريق الاقتراض من مؤسسات دولية ومتعددة الأطراف. ويتعيّن إجراء جميع التغييرات الهيكلية اللازمة بشكل جيد للمساعدة في تمويل الديون».

ومن المقرر أن يتناول بكر عبدالوهاب مصادر الطاقة المتجددة خلال مشاركته في كل من منتدى الطاقة في مصر والقمة العالمية لطاقة المستقبل 2016، اللذين تستضيفهما «مصدر»، وبشكلان جزءاً من أسبوع أبوظبي للاستدامة.

وتقوم مصر حالياً بنشر عدة نماذج تنموية لمشاريع الطاقة المتجددة، تتضمن اتفاقيات ثنائية مبرمة بين الحكومة ومستثمرين من القطاع الخاص، وبرنامج تعرفة تزويد الشبكة بالكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية، الذي تدفع الحكومة من خلاله وفقاً لتعرفات خاصة بالطاقة المتجددة، علاوة على طرح مناقصات لبناء المشاريع وتملكها وتشغيلها، أو بناء المشاريع وتشغيلها ونقل ملكيتها لاحقاً، من أجل استقطاب مزيد من المطورين المتنافسين.

وقالت المجموعة المالية هيرميس إن مصر تعمل حالياً على صياغة مجموعة من التدابير لإتاحة فرص متساوية في هذا الخصوص أمام كل من الدائنين والمستثمرين عبر الاستثمار المباشر، من بينها ضمان استقرار العملة من أجل تسوية رسوم تعرفة الطاقة المتجددة وتمويل متطلبات الإنفاق الرأسمالي لمشروعات الطاقة.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في مصر، تتوزع في ظل نظام تعرفة تزويد الشبكة بالكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية لدى المستهلكين على عقود بحجم 50 ميغاوات، ما خلق قطاعاً مجزءاً للطاقة المتجددة يفسح المجال أمام مزيد من تجميع الفرص وتوحيدها على أيدي مطورين ومستثمرين أثقل وزناً.

وأضاف عبدالوهاب: «قطاع الطاقة المتجددة في مصر واعد جداً، وسوف يصبح أكثر قوة مع تذليل العوائق مثل زيادة قابلية العملة للتحويل من خلال استقرارها. ومن أجل استقطاب الاستثمارات المباشرة لهذه المشاريع من خلال صندوق مخصص للطاقة المتجددة، على سبيل المثال، يحتاج مديرو الاستثمار إلى فرص ملموسة فورية للاستثمار، إذ لا يفضل المستثمرون عقد أية التزامات لفترات طويلة دون نفقات وافية».

وتوقع الخبير المالي أيضاً أن يعمل كبار المطورين على توحيد المشاريع وتطوير علاقات شراكة استراتيجية في القطاع، من أجل تسريع تنمية الطاقة المتجددة».

وتدرس المجموعة المالية هيرميس حالياً إنشاء صندوق بقيمة 200 مليون دولار للطاقة المتجددة لتحفيز مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية في مصر والمنطقة. وكانت المجموعة قادت العام الماضي عملية استحواذ على حصة قدرها 49 بالمئة في محفظة أصول لإنتاج الطاقة من الرياح بقدرة 330 ميغاوات تملكها مؤسسة «إي دي بي آر» في فرنسا.

فرص استثمار الطاقة الشمسية. بشرة خير

تلبيةً لمتطلبات السوق

«بوسطن كونسلتينغ» غروب تعزز قائمة شركائها في الشرق الأوسط

ديفيد بانهانس

تماشياً مع مهمتها التي تتمحور حول تسريع مسيرة النمو في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز موقعها في أسواق المنطقة، أعلنت مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب (BCG) عن تعيين ثلاث شركاء جدد بتخصصات تغطي جوانب محورية رئيسية، وبشكل فوري، سينضم كل من ديفيد بانهانس، وميركو روبيس، وإيهاب أ. خليل، إلى مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب ليصبح كل واحد منهم شريكا ومديرا إداريا في مجال الاتصالات، والطاقة، وخدمات التمويل/ قطاع المستثمرون الرئيسيون والأسهم الخاصة، على التوالي.

وتشكل هذه التعيينات الجديدة انعكاسا لثمار النجاحات المتميزة التي حققتها المجموعة في العام الماضي.

وفي مايو 2015، كانت مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب قد عيّنت شريكين ومديرين إداريين جديدين هما بيورن إيورز والدكتور كريستوفر دانيل، لينضما إلى فريق منطقة الشرق الأوسط، حيث تولى بيورن مسؤولية قطاع الطاقة في الشركة، وتخصص الدكتور دانيل بمشاريع القطاع العام.

وفي السياق نفسه، والتزاما بمهمتها في الترويج للتطور والتنوّع في الاقتصاد السعودي، أعلنت مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب في أكتوبر 2015 عن افتتاح مكتبها في العاصمة الرياض، ليصبح المكتب رقم 82 لها في العالم.

واليوم، تأتي التوسعات التي أعلنت عنها الشركة لتعكس جهودها المتواصلة الآيلة إلى تعزيز خبراتها المتخصصة بكل قطاع، وتوسيع قائمة عملاءها، ودفع نمو أعمال المجموعة في أسواق المنطقة.

وحول الإعلان الجديد قال جورق هيلدبراندت، الشريك الإداري في مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب الشرق الأوسط: «ينضم شركائنا الجدد إلى مجموعتنا محمّلين بالموهبة والخبرات المتميزة في مجال العمليات والاستراتيجيات، إضافة إلى معرفة متعمقة بالتوجهات الاجتماعية-الاقتصادية البارزة في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، ونحن على ثقة تامة بقدرتهم على تعزيز أعمال عملاءنا ومواجهة أبرز التحديات التي يواجهونها من خلال تقديم حلول مبتكرة. فضلا عن دعم التميّز الريادي لمجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب في المنطقة وفي مختلف المجالات».

وأضاف هيلدبراندت: «نحن نؤمن أن شركائنا، بما يمتلكونه من قيادات مميزة، سيقدمون دعما غير مسبوق يضمن استمرار نمو وتوسعات المجموعة. ففي نهاية المطاف، تعتبر منطقة الشرق الأوسط اليوم أهم الأسواق العالمية بالنسبة إلى مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب».

وينضم ديفيد بانهانس إلى مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب بخبرات عالمية في مجال الاستشارات تمتد إلى أكثر من 13 عاما. وبوصفه أحد الأعضاء الأساسيين في المجال التكنولوجي والإعلامي وقطاع الاتصالات، يتخصص بانهانس بتطوير استراتيجيات الشركات، وتغيير الأعمال بالنطاق العريض، وتصميم نماذج التشغيل لمجموعة العملاء الرائدين في قطاع الاتصالات والإعلام.

أما ميركو روبيس، العضو الرئيسي في قطاع الطاقة بمجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب، فيمتلك أكثر من 15 عاما من الخبرة في قطاع النفط والغاز. وعمل روبيس في منطقة الشرق الأوسط طوال السنوات السبعة الماضية. واليوم، يُعرف ميركو كخبير في مجال تكرير النفط، حيث تبرز أهم تخصصاته في مجال التكرير، والبتروكيماويات، وتسويق الوقود، وطوال مسيرته، قدم ميركو دعما مميزا لعملاء في مختلف أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في مجالات مختلفة تتضمن الاستراتيجيات، وتطوير الشركات، وتميّز أداء العمليات، والفعالية التنظيمية.

وعلى مدى 14 عاما مضت، عمل إيهاب أ. خليل، العضو الرئيسي في مجال خدمات التمويل/ قطاع المستثمرون الرئيسيون والأسهم الخاصة بمجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب، مع مجموعة من المؤسسات الاستثمارية، وصناديق الثروة السيادية، والبنوك، والمكاتب العائلية، على مستوى المنطقة. وتتركز خبرات خليل حول تشكيل استراتيجيات الشركات والاستثمار، واستراتيجيات توزيع الأصول، ودراسة وإعادة هيكلة المحافظ المالية، ودعم تلبية المتطلبات وعمليات الاندماج والاستحواذ، وعمليات التحوّل واسعة النطاق، وحوكمة الشركات.

رعاية حقوق العمال في مقدمة الأولويات الإستراتيجية

«دافزا» و«واحة دبي للسيليكون» تطلقان جائزة «رعاية» لشركاء العمل لديهما

مطار دبي «دافزا»

أطلقت سلطة المنطقة الحرّة بمطار دبي «دافزا» جائزة «رعاية» بالتعاون مع «سلطة واحة دبي للسيليكون»، في مبادرة نوعية تهدف إلى تكريم الشركات العاملة ضمن المنطقة الحرة والتي أظهرت تميّزا لافتا في حماية حقوق العمال وخلق بيئة عمل آمنة وعادلة ومحفزة. وتندرج الخطوة في إطار المساعي الحثيثة التي تبذلها كل من «سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي» و «سلطة واحة دبي للسيليكون» في سبيل توفير إطار متكامل من شأنه ضمان حقوق وسلامة ورفاهية العاملين لدى الشركات المتواجدة ضمن المنطقتين اللتين تحتضنان حاليا أكثر من33 الف موظف، من بينهم 17 الف عامل.

وأوضح الدكتور محمد الزرعوني، مدير عام «دافزا»، ونائب الرئيس والرئيس التنفيذي لـ «سلطة واحة دبي للسيليكون»، إن تقدير العمالة هو جزء لا يتجزأ من قيم ومبادئ قيادة دبي الرشيدة التي تجسد بمبادراتها مبدأ التعايش السلمي بين المقيمين على أرضها، الأمر الذي سيمهد ويؤسس لآفاق جديدة من التعاون الإيجابي بين العمال وشركات القطاع الخاص في المناطق الحرة بدبي. ويكمن نجاح وتفوق مدينة دبي في عنايتها بادق التفاصيل والمعايير التي من شأنها أن ترفع كفاءة وأداء الشركات الخاصة وعمالتها. وتمثل جائزة «رعاية» إضافة هامة للجهود الرامية إلى ترسيخ ريادة دبي ودولة الإمارات إقليميا وعالميا في مجال صون وحماية حقوق العمال بما يتماشى مع القوانين الدولية، لافتا إلى أن «دافزا» و«سلطة واحة دبي للسيليكون» ملتزمتان بدعم مساعي الحكومة الهادفة إلى تحسين ظروف العمل ووضع أطر قانونية وتنظيمية ضامنة لأمن وسلامة ورفاهية العمال، باعتبارهم شريكا فاعلا في مسيرة التنمية والتقدم والنماء التي تقودها الإمارة. وأضاف بأنّ رعاية حقوق العمال تأتي في مقدمة الأولويات الإستراتيجية باعتبارها التزاما أخلاقيا وحضاريا وإنسانيا، مشددا على العمل وفق توجيهات القيادة الرشيدة في توفير السبل اللازمة لضمان رضا وسعادة الناس، بمن فيهم العمال، وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل.»

وأضاف الزرعوني: «تستند جائزة «رعاية» إلى مجموعة من المعايير التي تشمل العدالة والشفافية والإبداع والابتكار والصحة والسلامة والأمن وغيرها من القيم الجوهرية التي تسهم في صون ورعاية حقوق العمال، استرشادا بمقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، «رعاه الله»، التي أكد فيها على أننا «مركز إنساني مهم على الساحة العالمية». ويسعدنا إطلاق جائزة «رعاية» التي سيكون لها بلا شك بصمة إيجابية على صعيد تشجيع تبني أفضل الممارسات ذات الصلة بحماية حقوق العمال والتي ستخلق روح المنافسة بين الشركات وبين العمالة لتتسابق نحو التميز والصدارة. وتتطلع من خلال الجائزة إلى المساهمة في دعم التوجه الحكومي الشامي نحو إرساء دعائم متينة لتجسيد أهداف «خطة دبي 2021» في جعل دبي «المكان المفضل للعيش والعمل»، فضلا عن ترسيخ ريادة الإمارة كلاعب محوري في حماية حقوق العمال».

وتكتسب «رعاية» أهمية استراتيجية بالنسبة للعمّال والشركات على حد سواء، حيث تهدف إلى تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات والتزامات العمل والمساهمة في تقليل معدّلات الشكاوى والتظلمات والنزاعات والتغيّب عن العمل. وتوفر الجائزة أيضا منصة مثالية تتيح للعمّال فرصة التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم للإدارات العليا في الشركات العاملة ضمن «دافزا»، بما يسهم بدوره في إيجاد بيئة عمل مشجّعة على الإبداع والتميز والإنتاجية.

ويجدر الذكر بأنّ الشركات المرشحة لجائزة «رعاية» تخضع للتقييم المهني وفق معايير محددة من قبل «منظمة العمل العالمية».

وتتوزع المعايير على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في «الأساسيات الجوهرية»، التي تشمل سياسات العمّال والمرافق والبنية التحتية والصحة والسلامة وأمن العمّال والتوظيف والأجور؛ و«الثقافة والعمل» والتي تتضمّن القوانين والتعليمات وعلاقات العمل والتواصل وردود الأفعال والعدالة والشفافية والإبداع والابتكار؛ فضلا عن «نتائج العمّال» التي تتعلق بذكاء العمّال ومؤشرات الأداء. ومن المقرر أن يتم اختيار الفائزين بجوائز بلاتينية وذهبية وفضية ضمن فئات الشركات الصغيرة والمتوسّطة والكبيرة وسيتم اعلان النتائج في شهر مايو القادم.

«ديلويت»: دبي وجهة آمنة للثروات والاستثمارات العائلية

كشف تقرير ديلويت الأخير بعنوان «دبي: وجهة للثروات العائلية وثروات الشركات» أنه بالإضافة إلى اعتبار دبي وجهة سياحية من الدرجة الأولى ومركز رائد للخدمات المالية في العالم، تتميز هذه المدينة بكونها منطقة آمنة للأفراد القادمين من باقي دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط، ومنطقة بديلة لثروات واستثمارات العائلات الثرية من جميع أنحاء العالم.

وبحسب تقرير ديلويت، فقد كان مركز دبي المالي العالمي (DIFC) من الرائدين في تطبيق مفهوم مكتب العائلة الواحدة (SFO) أي الشركة الخاصة التي تدير الاستثمارات والاستئمانات العائلية، والنظام القضائي الأول لتعريف مكتب العائلة من الناحية القانونية، بحيث تم وضع التشريعات المتعلقة بمكاتب العائلة التي تعترف بمتطلباتها الفريدة ومسؤوليتها العامة المحدودة منذ عام 2008. في الواقع، إن تمركز هذه المكاتب في مركز دبي المالي العالمي يمكّن الشركات العائلية من الاستفادة من إطار قانوني وتنظيمي قوي ومن العديد من المهنيين المؤهلين وذوي الخبرات المتعمقة.

وفي هذا الإطار، علق وليد شنيارة، الشريك المسؤول عن خدمات العملاء الخاصة بإدارة الثروات في ديلويت الشرق الأوسط – ديلويت برايفت – قائلا: «يتميز قانون مركز دبي المالي العالمي بإطار قانوني عام وبمحاكم خاصة ومكاتب تسجيل وصايا لغير المسلمين. كما يتميز هذا المركز بقواعد صارمة فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال لتأكيد موقعه كمنافس قوي في الساحة المالية الدولية. في هذا الإطار، تقوم السلطات الإماراتية ببذل الجهود حاليا بهدف تعديل وتحديث التشريعات التجارية والخاصة الأخرى في بقية أنحاء الدولة وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتي من المتوقع أن تتضاعف في الفترة التي تسبق استضافة دبي لمعرض اكسبو في عام 2020.»

ومن أبرز ما جاء في تقرير ديلويت ما يلي:

– تمتلك دبي العديد من المناطق الحرة ومناطق إقتصادية خاصة تسمح للأجانب بالتملك بنسبة 100 في المئة، مما يجعلها محور اهتمام للعائلات المتنقلة دولياً وأعمالها.

– في إطار استمرار تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الإقليمي، سيكون للجيل القادم من أصحاب الشركات العائلية المبادرين بمشاريع جديدة وناجحة دور محوري في النهوض المستمر باقتصاد دبي.

وأضاف شنيارة قائلا: «من المتوقع أن تجذب دبي أكثر 25 مليون زائر باعتبارها المدينة المستضيفة لمعرض إكسبو 2020. وعلى خلاف العادة في هذا النوع من المعارض، ستكون أكثرية هؤلاء الزوار من دول أجنبية. ويهدف هذا الحدث الثقافي الضخم والذي سيقام تحت شعار « تواصل العقول وصنع المستقبل » إلى إبراز دبي كنقطة انطلاق لتسهيل الإستثمارات في افريقيا وآسيا.»